تونس: الفخفاخ يعد بحكومة مصغرة وفية لأهداف الثورة

أكد رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ أنه سيعمل على أن تتكون حكومته من "فريق مصغر منسجم وجدي يجمع بين الكفاءة والإرادة السياسة القوية والوفاء للثوابت الوطنية واهداف ثورتنا المجيدة"، (ثورة يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي)

جاء ذلك في تصريح لفخفاخ في فيديو بثته الرئاسة التونسية على صفحتها على شبكة الفيسبوك في ساعة متأخرة من مساء الاثنينوقال الفخفاخ "سوف اسعى على ان تكون الحكومة في مستوى هذه الثقة (ثقة الرئيس قيس سعيّد الذي كلفه بتشكيل الحكومة) وهذه اللحظة التاريخية ومستوى انتظارات الشعب التونسي".وتعهّد افخفاخ بالعمل على ان تكون حكومته " متناغمة مه ما عبّر عنه الشعب التونسي في الانتخابات الأخيرة واجمع باجماع نادر على الحرص على التغيير الجدي في السياسات العامة ونحو ارساء شروط ومؤسسات الدولة العادلة والصادقة والقوية".

الحكومة اليمنية: الانتقالي الجنوبي يعرقل تنفيذ اتفاق الرياض الأخير

الجيش اليمني يعلن التقدم شرق صنعاء وإيقاع خسائر بصفوف الحوثيين

أعلن الجيش اليمني، أمس الثلاثاء، أنه حقق تقدما ميدانيا في جبهة نهم شرق العاصمة صنعاء، خلال مواجهات مع مسلحي الحوثي الذين تكبدوا عشرات القتلى والجرحى.

وقال المركز الإعلامي للجيش اليمني، في بيان مقتضب، إن "أفراد الجيش الوطني حرروا سلسلة جبلية في ميمنة جبهة نهم (حوالي 40 كم شرق صنعاء) كانت تحت سيطرة المليشيات الحوثية الانقلابية".

وأضاف أن "التقدم جاء بعد مواجهات أدت إلى مقتل وجرح عشرات الحوثيين"، دون ذكر ما إذا كانت الاشتباكات أسفرت عن خسائر من عدمها في صفوف الجيش. وأوضح الجيش أنه "يواصل التقدم وسط فرار وانهيار كبير في صفوف المليشيات الحوثية".

ولم يتطرق البيان إلى تفاصيل أخرى، فيما لم يصدر تعليق من قبل الحوثيين حول الأمر حتى الساعة 07:45 ت.غ.

وتشهد مديرية "نهم" التي توصف بأنها البوابة الشرقية لصنعاء، معارك متقطعة بين الجيش اليمني والحوثيين، أسفرت عن مقتل وإصابة المئات من الطرفين.

ويشهد اليمن حربًا للعام السادس على التوالي بين القوات الحكومية، مدعومة بالتحالف العربي بقيادة السعودية من جهة، وبين مسلحي جماعة "الحوثي"، من جهة أخرى، الذين يسيطرون على عدة محافظات، بينها صنعاء منذ 2014.

وخلفت الحرب أوضاعًا إنسانية وصحية صعبة، جعلت معظم السكان بحاجة إلى مساعدات، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حسب الأمم المتحدة.

وحمل مصدر مسؤول في الحكومة اليمنية، أمس الثلاثاء، المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، مسؤولية عرقلة تنفيذ المصفوفة الأخيرة من اتفاق الرياض.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية "سبأ"، فإن المصدر (لم تسمه) اتهم المجلس "الانتقالي" برفض تسليم الأسلحة والعتاد الذي بحوزته للجان المكلفة بعملية حصر واستلام الأسلحة، وعدم الالتزام بعودة القوات إلى المواقع المحددة وفقا للاتفاق.

كما اتهم المصدر، المجلس الانتقالي بالتصعيد الإعلامي واستفزاز الحكومة من خلال تصريحات لقادته "بالبحث عن أي تصعيد لإفشال الاتفاق".

وأشار إلى أن المجلس هرّب الكثير من الآليات العسكرية والأسلحة المتوسطة والثقيلة، إلى خارج مدينة عدن، العاصمة المؤقتة (جنوب).

وأضاف المسؤول الحكومي، "أن قوات تابعة للمجلس الانتقالي، رفضت تسليم ما بحوزتها من أسلحة في عدد من المعسكرات، وقام أفراد تابعين لها بمنع اللجان من دخول المعسكرات وتسليم الأسلحة، وأن القوات التي من المقرر عودتها إلى مواقع خارج عدن لم تنفذ بالشكل المطلوب".

واتهم المسؤول، الانتقالي بالسعي لإفشال الاتفاق، والعودة بالأوضاع إلى نقطة الصفر، في الوقت الذي تحرص الحكومة على عدم التصعيد "لرأب الصدع وإنهاء حالة الفوضى التي تسببت بها التشكيلات العسكرية الموالية للمجلس الانتقالي".

فيما حذر المسؤول "من مغبة الاستمرار في سياسة التعنت، والسعي لإفشال الاتفاق". ولم يصدر على الفور، تعقيب من المجلس الانتقالي على الاتهامات التي وجهها له المسؤول الحكومي.

والأسبوع الماضي، بدأت قوات الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، عملية الانسحاب التدريجي في محافظة أبين (شرق عدن)، في الوقت الذي وصلت لجنة سعودية إلى المنطقة، بهدف حلحلة التعقيدات والمشاكل التي تحول دون تنفيذ الاتفاق.

وكانت الحكومة اليمنية قد أعلنت توقيع مصفوفة انسحابات عسكرية متبادلة بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، وعودة القوات المتفق عليها بين الطرفين إلى مواقعها، حسب الاتفاق.

وينص "اتفاق الرياض" الموقع بالعاصمة السعودية، في 5 نوفمبر 2019، على عودة الحكومة اليمنية إلى عدن، وتشكيل حكومة كفاءات سياسية، والشروع بدمج كافة التشكيلات العسكرية ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، فضلا عن ترتيبات عسكرية وأمنية أخرى، وتبادل لأسرى المعارك بين الطرفين.

الجيش اليمني يتقدم شرق صنعاء

جوبا: تقدم في مفاوضات دارفور ودعوة لبحث الترتيبات الأمنية

حقق وفدا الحكومة السودانية و"الجبهة الثورية"، تقدمًا في المفاوضات حول دارفور، ودعت وساطة جوبا أطراف مساري دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان إلى بدء التفاوض حول الترتيبات الأمنية.ويشهد إقليم دارفور (غرب)، منذ عام 2003، قتالًا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة، فيما تقاتل الحركة الشعبية / قطاع الشمال، منذ 2011، القوات الحكومية بولايتي "النيل الأزرق" (جنوب شرق) وجنوب كردفان (جنوب).

وأعلن وفدا الحكومة السودانية و"الجبهة الثورية" تحقيق اختراق في قضايا مسار دارفور الأساسية، وفق الوكالة السودانية الرسمية للأنباء.

وأضافت الوكالة أن أطراف مسار دارفور ستكمل النقاش، الثلاثاء، حول ما تبقى من مسائل تتعلق باختصاصات مفوضية الأراضي، والخدمة المدنية، والمحكمة الجنائية الدولية، تمهيدًا لبدء ملف الترتيبات الأمنية.وقال المتحدث باسم الوفد الحكومي للتفاوض، محمد الحسن، إن النقاش في هذا المسار تركز حول القضايا الأساسية، مما ساعد في الاتفاق على معالجة الاختلالات، لإنهاء مشكلة عدم الاستقرار، وتحديد أسس التنمية.

فيما قال كبير مفاوضي حركة "العدل والمساواة"، أحمد تقد، إن الأطراف توافقت على كل الأوراق المطروحة، بفضل أرضية مشتركة قادت إلى حوار إيجابي.وأفاد كبير مفاوضي "تجمع قوى تحرير السودان"، إبراهيم زريبة، بأن أطراف التفاوض شددت على مبدأ المحاسبة، وأنه لا أحد فوق القانون.

وأضاف أنه تم "إقرار آليات لتحقيق ذلك، تتمثل في إنشاء محكمة تختص بالجرائم الإنسانية وجرائم الحرب في دارفور".

7 قتلى في انفجار «قنبلة» خلال «حفل زواج» شرقي الخرطوم

قُتل 7 أشخاص وأصيب نحو 50 آخرين بجروح، جراء انفجار "قنبلة يدوية"، خلال حفل زفاف شرقي العاصمة السودانية الخرطوم، بحسب شهود عيان ومصدر طبي.

وقال شهود عيان للأناضول إن "قنبلة يدوية" انفجرت أثناء حفل زفاف في منطقة "الشيخ يوسف"، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

ولم يتسن على الفور التأكد من الشرطة السودانية بشأن سبب الانفجار.وقال مصدر طبي، طلب عدم نشر اسمه، للأناضول، إن مستشفى "البان جديد"، في منطقة "الشيخ يوسف"، استقبل 5 قتلى، فيما يتلقى حوالي 50 جريحًا العلاج في عدة مستشفيات.

الأمم المتحدة تدعو لرفع الحصار عن قطاع غزة

دعت الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ومواصلة تقديم الدعم للفلسطينيين.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة استيفان دوغريك بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وأوضح دوغريك أن الدعوة جاءت على لسان مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية "أورسولا مولر" التي أنهت في وقت سابق الإثنين زيارة استغرقت 6 أيام، شملت الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

وأشار المتحدث الأممي إلى أن مولر قالت "لحين التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق، فعلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم بطريقة متسقة ومستدامة لتلبية احتياجات الفلسطينيين الأكثر ضعفا".ولفت إلى أن المسؤولة الأممية "جددت التزام الأمم المتحدة بمعالجة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدعوة إلى حلول طويلة الأمد، بما في ذلك رفع الحصار عن غزة".

ويعاني أكثر من مليوني فلسطيني في غزة أوضاعًا متردية للغاية؛ بسبب حصار إسرائيلي مستمر للقطاع، منذ أن فازت حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية، صيف 2006.

ميليشيات حفتر تواصل الهجوم على طرابلس رغم قرار وقف إطلاق النار

السراج: لا نتردد في التعاون مع أي طرف لصد الاعتداء

تواصل ميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الهجوم بالقذائف الصاروخية والهاون على مختلف المحاور جنوبي العاصمة الليبية طرابلس.

وسُمعت أصوات انفجارات جنوبي طرابلس، بالرغم من قرار وقف إطلاق النار، خلال مؤتمر برلين.

وقال عبد المالك المدني، متحدث عملية "بركان الغضب" التي أطلقتها حكومة الوفاق الوطني الليبية، للأناضول، إن ميليشيات حفتر خرقت وقف إطلاق النار بقصفها عشوائيا جنوبي العاصمة، بقذائف الهاون.

وأضاف المدني، أن قوات حكومة الوفاق الوطني، دمرت بطاريات الصواريخ التي استخدمتها الميليشيات في الهجوم على منطقة صلاح الدين بطرابلس.

وفي وقت سابق ، نفذت ميليشيات حفتر قصفا عشوائيا بالقذائف الصاروخية والهاون على مناطق صلاح الدين والرملة وعين زارة، جنوبي العاصمة.

وانعقد مؤتمر برلين حول ليبيا، بمشاركة 12 دولة هي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا وتركيا وإيطاليا ومصر والإمارات والجزائر والكونغو، و4 منظمات دولية وإقليمية هي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

وكان من أبرز بنود البيان الختامي للمؤتمر، الذي وقعت عليه 16 دولة ومنظمة بجانب طرفي الأزمة، ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار، والالتزام بقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا، وتشكيل لجنة عسكرية لتثبيت ومراقبة وقف إطلاق النار، تضم 5 ممثلين عن كل من طرفي النزاع.

كما تضمن البيان دعوة الأمم المتحدة إلى تشكيل لجان فنية لتطبيق ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، ودعوتها كذلك للعب دور في مفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار، وإنشاء لجنة مراقبة دولية، برعاية أممية، لمواصلة التنسيق بين كافة الأطراف المشاركة في المؤتمر، على أن تجتمع شهريًا.

وتشن قوات حفتر، منذ 4 أبريل الماضي، هجوما للسيطرة على طرابلس، مقر حكومة "الوفاق" المعترف بها دوليا، ما أجهض آنذاك جهودًا كانت تبذلها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر حوار بين الليبيين.

وقال رئيس حكومة "الوفاق الوطني" الليبية المعترف بها دوليا فايز السراج إنه لن يجلس مع الجنرال المتقاعد خليفة حفتر مجددا، معربا عن أمله في أن يراجع داعموه حسابتهم.

واستغرب السراج، في لقاء مع قناة "الجزيرة" بثت منه مقتطفات أمس الثلاثاء، تدخل أبوظبي في بلاده عبر دعمها لحفتر، قائلا إن الإمارات ليس لديها حدود مشتركة مع ليبيا، و"هذا يثير تساؤلنا عن أهدافها من التواجد في بلدنا".

وتساءل –في هذا الصدد– عن الأسباب التي تجعل الإمارات تقيم قاعدة عسكرية على الأراضي الليبية.

وتابع أن لدى حكومته تفاؤلا حذرا إزاء نتائج مؤتمر برلين؛ نظرا لوجود تجارب سابقة؛ حيث لم تجد حكومة الوفاق شريكا يمكن الوثوق به للخروج من الأزمة.

لكن السراج أضاف، خلال اللقاء الذي يبث كاملا في وقت لاحق، أن الأمل معقود على أن تراجع الأطراف الداعمة للواء المتقاعد خليفة حفتر حساباتها فيما يخص القضية الليبية.

وأكد أنه سيحترم دعوة مؤتمر برلين إلى وقف إطلاق النار وإجراء محادثات سياسية، لكنه لن يجلس مع حفتر مرة أخرى.

واعترف رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج "ضمنيا" باستقدام حكومته مقاتلين سوريين للقتال إلى جانب قوات الوفاق، قائلا "لا نتردد في التعاون مع أي طرف لصد ما وصفه بـ"الاعتداء"، وفق مقابلة أجراها السراج مع "بي بي سي عربي".

الجيش الليبي: لا نتدخل بعمل موانئ النفط بل نحميها

بعد تزايد القلق الدولي من الاعتداءات التي تطال المرافئ النفطية في ليبيا، وسط حالة الصراع التي تعيشها البلاد الغارقة في الفوضى والحرب منذ سنوات، أكد الجيش الليبي أنه لا يتدخل في إدارة حقول وموانئ النفط في البلاد.

وقال اللواء سالم درياق، آمر غرفة عمليات سرت الكبرى، المعنية بحماية النفط والتابعة للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، إن "الأمور تسير بصورة اعتيادية في الموانئ النفطية، التي تسيطر عليها قوات الجيش، وتتولى حمايتها"، مؤكداً في حديث لصحيفة الشرق الأوسط، أن "القوات المسلحة لا تتدخل في إدارة الموانئ وحقول النفط، بل تنفذ فقط الأوامر الصادرة من القيادة العامة، بالحماية، وصد أي عدوان، وهناك أيضاً جهاز حرس المنشآت النفطية الذي يقوم بدوره في حماية المنشآت والمرافق وتأمينها بالداخل، فالقوات المسلحة ترابط على التخوم، لحمايتها من أي عدوان مسلح يستهدف قوت الشعب الليبي".

كما أضاف أنه تم استئناف عملية تصدير النفط، وزيادة إنتاجه، وعادت معظم المنشآت النفطية لعملها، وآخرها مصنع البولي إيثلين بمجمع راس لانوف الكيماوي، الذي استأنف عمله في أكتوبر الماضي، وعاد للتشغيل بعد انقطاع دام نحو خمسة أعوام، وهو إنجاز ضخم خلال فترة زمنية تعتبر قياسية، نظراً لتوافر الأمن والأمان بالموانئ، بفضل جهود القيادة العامة والجنود المجهولين المرابطين على التخوم لحمايتها".

الحريري: البلد لم يعد يحتمل المماطلة

جنبلاط: أتمنى التوفيق إذا تم تشكيل الحكومة

اعمال عنف في لبنان

تمنى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، وليد جنبلاط، التوفيق للحكومة المقبلة، إذا تم تشكيلها، واصفًا إياها بـ"حكومة اللون الواحد".

ومنذ أكثر من شهر، يسعى رئيس الوزراء المكلف، حسان دياب، إلى تشكيل حكومة جديدة، تحت ضغط خلافات بين القوى السياسية واحتجاجات شعبية.

وعقب لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال، سعد الحريري في مقر إقامته بالعاصمة بيروت، قال جنبلاط: "أتمنى التوفيق إذا تم تشكيل الحكومة، ونحن نؤيد كل فكرة تنموية إصلاحية".

ويشهد لبنان احتجاجات شعبية، منذ 17 أكتوبر الماضي، أجبرت حكومة الحريري على الاستقالة في 29 من ذلك الشهر.

وأضاف جنبلاط: "اليوم هناك حكومة من لون واحد، ويتم تعطيل التأليف (تشكيلها)".

وأعلن كل من الحزب التقدمي الاشتراكي، وتيار المستقبل، بزعامة الحريري، وحزب القوات، وحزب الكتائب، عدم المشاركة في الحكومة المقبلة.

ويطالب المحتجون بحكومة من اختصاصيين مستقلة عن الأحزاب وقادرة على معالجة الوضعين السياسي والاقتصادي، في بلد يعاني أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990.

ومعلقًا على تصاعد وتيرة أعمال عنف خلال احتجاجات في بيروت ومدن أخرى مؤخرًا، توجه جنبلاط إلى المحتجين قائلًا: "العنف لا يخدم"، داعيًا للعودة إلى "الحراك الأساسي والسلمي".

وقال محمد نصر الله، النائب في كتلة "التنمية والتحرير" (تابعة لرئيس مجلس النواب نبيه بري)، إن "الأجواء التي رافقت الاتصالات اليوم بشأن تشكيل الحكومة إيجابية جدًا وتنبئ بولادة الحكومة بوقت سريع".

وأضاف نصر الله، في تصريح للأناضول، أن "كتلة التنمية ستشارك في الحكومة، بالشكل الذي يتم الاتفاق عليه، أي 18 أو 20 وزيرًا، لكن الأمور تتجه إلى حكومة من 20 وزيرًا، ولم يُحسم الأمر بشكل كامل".

وتابع: "لا نضع أي فيتو يمنع من المشاركة في أية حكومة من الحكومات التي يتم التوافق عليها وطنيًا، رغم أننا نفضل أن تكون الحكومة جامعة، كما طلب الرئيس بري، انطلاقًا من قناعتنا بأن مشاركة الجميع قادرة على حلّ الأزمات الاقتصادية".

واستدرك: "إلا أن هناك افرقاء في السياسة فضلوا عدم المشاركة في الحكومة ككتل المستقبل وحزب القوات وحزب الكتائب، لذا سنتوجه إلى الحكومة بمن يحضر".

وانتقد رئيس الحكومة اللبنانية المستقيل، سعد الحريري، المماطلة في تشكيل الحكومة الجديدة، داعياً إلى الإسراع في الأمر لأن البلد لم يعد يحتمل المماطلة.

كما اعتبر أن استعمال الأمن في مواجهة الناس ليس حلاً، بل مراوحة للأزمة. وقال في سلسلة تغريدات على تويتر الاثنين بعد ليلتين من المواجهات التي اتسمت بالعنف وسط بيروت إن "الجيش والقوى الأمنية كافة تتولى مسؤولياتها في تطبيق القوانين ومنع الإخلال بالسلم الأهلي، وتتحمل يومياً نتائج المواجهات مع التحركات الشعبية." وأضاف أن "الاستمرار في دوامة الأمن بمواجهة الناس تعني المراوحة في الأزمة وإصرارا على إنكار الواقع السياسي المستجد".

إلى ذلك، أوضح أن حكومته استقالت في سبيل الانتقال إلى حكومة جديدة تتعامل مع المتغيرات الشعبية، لكن التعطيل مستمر منذ تسعين يوماً، بحسب تعبيره.

كما حذر من أن البلاد تتحرك نحو المجهول، معتبراً أن "الفريق المعنيّ بتشكيل حكومة يأخذ وقته في البحث عن جنس الوزارة"، في إشارة إلى استمرار المماطلة في تشكيل الحكومة على الرغم من مرور شهر على تسمية الرئيس المكلف حسان دياب.

وشدد على أن المطلوب حكومة جديدة على وجه السرعة تحقق في الحد الأدنى ثغرة في الجدار المسدود وتوقف مسلسل الانهيار والتداعيات الاقتصادية والأمنية الذي يتفاقم يوماً بعد يوم، مضيفاً "أن استمرار تصريف الأعمال ليس هو الحل فليتوقف هدر الوقت ولتكن حكومة تتحمل المسؤولية".